بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾

هود/ 61

obeikan.com

obeikan.com

الإهداء

إلى أحفادي..
لين وأيسل ورقية وحمزة
وآسر ومحمد...
داعيا الله أن يجعل
مستقبلهم أخضر، في بلد
يتبنى سياسات الاقتصاد
الأخضر

محمد الفقي

obeikan.com

obeikan.com

مقدّمة

شهد العالم خلال السنوات الماضية ظهور أزمات عالمية متعددة ذات صلة بالغذاء والوقود والمياه العذبة. ومؤخراً كان هناك عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية. وقد حدثت أزمة مالية واقتصادية ما تزال آثارها قائمة ومحسوسة في معظم أنحاء العالم. وتعقّد الوضع أكثر بتفاقم مشكلة التغير المناخي، الذي هو ظاهرة تزيد من حدة آثار كل أزمة من الأزمات العالمية.

ومع تفاقم آثار هذه الأزمات، ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة الدولية، وازداد الاهتمام بهذا الاقتصاد كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن الاقتصاد البني. وأصبحت وسائل الإعلام والمسئولون في هيئات حماية البيئة يتحدثون عن الاقتصاد الأخضر كل يوم باعتباره الأمل الأخير لإنقاذ أوضاع البيئة والاقتصاد المتدهورين.

ومن المؤسف أنه رغم ما يكتب عن هذا الاقتصاد في وسائل الإعلام فإنه غير كاف لتعريف القارئ العادي به. فما هو هذا الاقتصاد؟ وما هي علاقته بكل من البيئة والتنمية المستدامة؟ وما هي مجالات تطبيقه؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها كان الدافع الرئيسي وراء تأليفي لهذا الكتاب. ومما شجعني على المضي قدما في إعداد مادته هو أن الاقتصاد الأخضر كان موضوع أطروحتي للدكتوراه، ومن ثم فإن كتابتي فيه هي محصلة خبرة دراسة طويلة وقراءات عديدة.

وأدعو الله تعالى أن ينفع بما فيه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون لبنة جديدة في صرح الدراسات البيئية في مكتبتنا العربية.

والله من وراء القصد.

المؤلف

obeikan.com

تمهيد

ازدادت في العقود الأخيرة أهمية معالجة القضايا البيئية بعد تفاقم مشكلات التغير المناخي، وندرة المياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، إلى جانب التحديات البيئية الأخرى، مثل فقدان التنوع الأحيائي، ونضوب الأوزون الإستراتوسفيري، والتلوث، والتصحر.

لقد أصبح من الواضح أن نهج الإدارة البيئية للشركات التقليدية يستند في معظمها على الربحية، دون أي اعتبار للجوانب الإيكولوجية والاجتماعية لأنشطة تلك الشركات[1]. وحتى في الشركات التي تطبق سياسات بيئية، فإن من الملاحظ أنها تقوم على أساس تقييم المخاطر البيئية الصغيرة العاجلة لأنشطتها، ولا تعنى كثيرا بالآثار طويلة الأمد لتلك الأنشطة، سواء على البيئة الطبيعية أو على المجتمعات المحلية.

ومن الجلي أن مثل هذه السياسات ليست كافية للتعامل بنجاح مع تحديات الاستدامة البيئية في القرن الحادي والعشرين[2].

فمن الواضح الآن أننا نحن البشر لنا تأثير على البيئة. وفي الوقت نفسه، فإن الغازات السامة التي تنبعث من الأنشطة البشرية - أنّى كان مصدرها ونوعها - تلوّث الغلاف الجوي، وتحدث تغييرات بعد ذلك في المناخ[3]؛ حيث ينبعث غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء بمقادير أكبر مما يمكن استيعابه من قبل النظم الإيكولوجية والمحيطات والأنظمة الجيولوجية. وهناك بالفعل بعض العلامات التي تدل على أن التلوث العالمي بهذا الغاز قد بلغ مستوى يفوق قدرة كوكب الأرض على احتوائه. فالمناخ في العالم أصبح أكثر دفئا عما كان عليه، وهو الأمر الذي جعل جليد الأنهار القطبية يذوب، رافعا مستويات البحار، ومسببا الجفاف في مناطق، والفيضانات في مناطق أخرى. وقد أسهم ذلك كله في ظهور مفهوم "التنمية المستدامة"[4]. وقد

(1) Sandra Larsson and Muhammad Arif Khan, **A Study of Factors That Influence Green Purchase**, Umeå School of Business and Economics, Umeå University, Umeå, Sweden, 2012, Page 1.

(2) https://www.unglobalcompact.org/Issues/Environment/

(3) http://www.wwf.se/vrt-arbete/ekologiska-fotavtryck/1127697-ekologiska-fotavtryck

(4) http://ec.europa.eu/environment/ecolabel/about_ecolabel/what_is_ecolabel_en.htm

تبنّى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (المعروف أيضا باسم قمة الأرض)، الذي عُقِد في ريو دي جانيرو عام 1992 هذا المفهوم، وعملت دول العالم المشاركة فيه على تطبيق أسسه ومبادئه. وكان من نتائج تلك القمة أن صدر عنها أجندة 21، التي هي بمنزلة خطة عمل للقرن الحادي والعشرين؛ حيث استهدفت حشد الجهود الدولية والتعاون الأممي لمواجهة المشكلات الملحة اليوم وغَدا. وهي تعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا على أعلى مستوى للتعاون في مجالي التنمية والبيئة، من خلال إدماج مبادئ الاستدامة في الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]. وتؤكد هذه الأجندة على أن هذه التنمية تقدم "رؤية للتقدم الذي يدمج معا كلا من الأهداف الفورية وطويلة الأجل، والإجراءات المحلية والعالمية". كما أن هذه التنمية تعتبر القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عناصر مترابطة لا ينفصل بعضها عن بعض، ولا يستغنى عنها جميعا للتقدم البشري[2].

وتدعو التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر، دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات هي: النمو الاقتصادي، والعدالة والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية[3].

ومنذ انعقاد مؤتمر ريو لعام 1992 م، واصلت أغلبية دول العالم جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. وحتى تتحقق الاستدامة، ولحماية البيئة في أثناء مرحلتي صناعة المنتجات واستهلاكها، فإن الحكومات في معظم البلدان المتقدمة قد نفذت سياسات للحد من الضرر البيئي الناجم عن هاتين المرحلتين. وهذا الحد من التلوث يتم من خلال حظر المكونات الملوثة أو من خلال فرض الضرائب على الممارسات غير المستدامة[4]. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الاقتصاد العالمي واصل بشكل عام متابعة "العمل كالمعتاد"، واستمرت الشركات الكبرى بشكل خاص في طريقها ونهجها الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق الربح أولا، بغض النظر عن التبعات والآثار التي قد

(1) United Nations, **AGENDA 21**, United Nations Conference on Environment & Development, Rio de Janerio, Brazil, 3 to 14 June 1992, Item 1.3, Page 3.

(2) http://ec.europa.eu/environment/ecolabel/about_ecolabel/what_is_ecolabel_en.htm

(3) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), **Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory**, Bethlehem, Palestine, 2007, Page 202.

(4) J. Thøgersen, & F. Ölander, **The Dynamic Interaction of Personal Norms and Environmental Friendly Buying Behavior: A panel Study**, Journal of Applied Social Psychology, 2006, Page 1758.

تترتب على ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الفقر ووقوع أزمات بيئية واقتصادية واجتماعية مختلفة انعكست على كل مناحي الحياة، بما في ذلك سلامة النظم البيئية والإيكولوجية.

وعلى الرغم من النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العقود الأخيرة، فقد استمر حدوث التدهور في الموارد والنظم البيئية، وتزايد معدل فقدان التنوع الأحيائي (البيولوجي)، وحدثت خسائر في خدمات النظم الإيكولوجية، وتفاقمت مشكلتا التغير المناخي والاحتباس الحراري. وقد تسببت الأزمات المتزامنة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإخفاقات السوق في السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة، لاسيما الركود الاقتصادي الذي حدث في عامي 2007 و 2008 م، في حدوث موجات من خيبة الأمل في النموذج الاقتصادي السائد[1]. ومن هذا المنطلق، فقد علت أصوات المطالبين بضرورة مواكبة التحولات الصناعية والاقتصادية، والربط بين البيئة والاقتصاد، وتحقيق تضامن اجتماعي بين الأجيال، عن طريق تطبيق سياسات وإستراتيجيات تهدف إلى خفض التفاوت بين فئات المجتمع، والحد من البطالة، والاهتمام بالتدريب، والوقاية من المخاطر، والتحكم بتوازن الميزانية، وحوكمة الشركات والمؤسسات، للوصول إلى تنمية أكثر إنصافا وأكثر تضامناً[2].

ومن ناحية أخرى، تزايدت الأدلة التي تشير إلى نموذج بديل للاقتصاد التقليدي، هو الاقتصاد الأخضر، الذي يؤكد أنصاره أنه يحقق التواؤم والتوافق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فزيادة الثروة لا تعني أنها سوف تؤدي إلى زيادة أي من المخاطر البيئية، أو التدهور الإيكولوجي، أو الفوارق الاجتماعية[3].

وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يستهدف تحقيق الرفاه الإنساني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق تخفيض المخاطر البيئية".

أما تعريفه البسيط فإنه "هو الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون، ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، وتمنع خسارة التنوع الأحيائي (البيولوجي)، وذلك من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك"[4].

---

(1) ICIMOD, **Why a Green Economy?**, the International Centre for Integrated Mountain Development, Kathmandu, Nepal, 2011, Page 2.

(2) Du Développement Durable et de L› énergie, **Stratégie Nationale de Développement Durable 2010-2013: Vers une Économie Verte et Equitable**, Ministére de L'Écologie, Paris, 2010, Page 3.

(3) UNEP, **Poverty Reduction**, United Nations Environment Program, Nairobi, 2012, Page 4.

(4) http://www.startimes.com/f.aspx?t=31591710

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن مصطلح التنمية المستدامة، الذي سبق مصطلح الاقتصاد الأخضر، يعني: التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الاستفادة من الموارد الطبيعية. والعلاقة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وثيقة، فالأخير ما هو إلا أداة لتحقيق الأول.

وعلى هذا، فإن نهج الاقتصاد الأخضر هو محاولة لتركيز الجهود على تحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر بتحويل الأنشطة من الاقتصاد البني (الأكثر استهلاكا للطاقة الأحفورية من الفحم والنفط والغاز الطبيعي) إلى الاقتصاد الأخضر الذي يقلل الانبعاثات الكربونية من خلال الاعتماد على موارد الطاقة المتجددة. وتشمل المكونات المهمة لهذا النهج: استخدام الأدوات الاقتصادية الملائمة بيئيا، وخلق بيئة مواتية للاستثمار، وتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو التنمية التي يراعى فيها تحقيق الاستدامة لرأس المال الطبيعي المتمثل في الأرض والمياه والغابات والمراعي وموارد الطاقة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي والضغوط الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي القائم على خفض معدلات انبعاثات الكربون، وتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

وكما سبق أن ذكرنا، يعدّ الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. فالتدهور الذي حدث في البيئة تحوّل من همّ داخلي يخصّ كل دولة بعينها إلى شأن عام، له بعد عالمي. وأصبح لزامًا على المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه القضية خارج إطار حدود الدول والأطر السياسية[2]. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية ما تزال مكافحة الفقر وعدم وجود احتياجات الإنسان الأساسية من بين الأولويات. وكلما طال الانتظار أصبح التصدي للتحديات البيئية التي تواجهها صعبا وأكثر تكلفة. ويشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحديا خصوصا لهذه البلدان. وهناك العديد من التحديات، لاسيما في تعبئة الإرادة السياسية في تلك البلدان لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة، كما أن هناك حاجة إلى تعاون دولي حقيقي معها لتحقيق ذلك الهدف[3].

ولما كان موضوع الاقتصاد الأخضر جديدا على شعوب الدول النامية، والإحاطة بمعانيه ومراميه أمرا ضروريا، فإن التعريف به ضروري وحيوي حتى يمكن لأبناء هذه الدول المشاركة في تطبيق السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية والدولية لتنفيذه.

---

(1) http://www.icimod.org/?q=3865

(2) أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 285، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002 م، صفحة 22.

(3) http://www.un.org/ar/development/desa/news/sustainable/path-towards-green-economy.html

• أهمية موضوع الكتاب:

تتجلى أهمية هذا الكتاب فيما يلي:

1 - إن الاقتصاد الأخضر مجال جديد لم ينل حظه من الاهتمام، لاسيما من معظم الجهات المسئولة عن الشئون البيئية والاقتصادية في الدول العربية. وكان ذلك دافعا رئيسيا لاختيار هذا الموضوع لدراسته.

2 - يعدّ موضوع الكتاب مهمًا من الناحيتين العلمية والعملية؛ حيث إن الاقتصاد الأخضر هو أداة التنمية المستدامة. "فإذا كانت التنمية الاقتصادية تسعى لتحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد، فإن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق العدالة بين الأجيال، والحفاظ على الموارد الاقتصادية، وعدم إهدارها"[1].

3 - ندرة المصادر العربية التي عنيت بالاقتصاد الأخضر، وافتقار المكتبة العربية إلى دراسات تطبيقية أو إعلامية عن هذا الاقتصاد.

4 - على الرغم من وجود عدد كبير من القوانين واللوائح الوطنية البيئية والتشريعات والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بحماية البيئة، فإن ذلك كله لم ينجح في وقف حالة التدهور البيئي، أو في إصلاح النظم البيئية، أو في توجيه الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر. وما تزال آثار الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم في عامي 2007 و 2008م تلقي بظلالها على الجوانب الاجتماعية وعلى سوق العمل. ويرى المؤلف أن هناك أملا في أن يكون الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في معالجة قضايا التنمية هو المخرج من حالة الإخفاق التي مُنِيت بها مبادرات وسياسات التنمية المستدامة في البلدان العربية.

5 - إن غياب البعدين البيئي والاجتماعي في برامج التنمية الاقتصادية يؤدي إلى إبقاء السلوكيات السلبية في التعامل مع الموارد البشرية والبيئية كما هي، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تفشي وازدياد حدة مشكلتي البطالة والفقر. ولهذا تبرز أهمية هذا الكتاب في أنه عُني بتركيز الأضواء على العمل على تغيير الاتجاهات والمواقف للقراء وبخاصة الشباب منهم تجاه المحافظة على الموارد بوجه عام، وتطبيق مبادرات الاقتصاد الأخضر بوجه خاص، باعتبار أن الشباب هم أهم شريحة في المجتمع حاليا تمتلك مبادرة تغيير الواقع السياسي والاجتماعي، فضلا عن كونهم رجال الغد وقادة المستقبل. وهم بدورهم لهم تأثير كبير في تغيير قناعات الأفراد تجاه المشاركة في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة وتعديل سلوكياتهم السلبية في الاستهلاك وإنتاج النفايات، ومن ثم فإن تبني الشباب لمبادئ وأهداف

(1) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب أفريقية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، صفحة 2.

الاقتصاد الأخضر سوف يسهم في إنجاح برامج تطبيق سياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر بشكل كبير.

6 - إن التوعية بالاقتصاد الأخضر مجال جديد لم ينل حظه من الاهتمام، لاسيما من المؤسسات التعليمية أو الهيئات البيئية أو منظمات المجتمع المدني أو النقابات المهنية في أغلب الدول العربية.

وقد كان كل ذلك دافعا رئيسيا للمؤلف لاختيار هذا الموضوع للكتابة فيه، لاسيما وأنه كان موضوع أطروحته للدكتوراه. وقد عضّد ذلك ما يلي:

1 - كون موضوع الكتاب جديدا على معظم القراء.

2 - كون موضوع الاقتصاد الأخضر جديدا لم يمض عليه غير بضع سنوات تقريبا من إطلاق أول مبادرة له.

3 - الحاجة إلى رفع مستوى الوعي العام بموضوع الاقتصاد الأخضر حتى يمكن الاستفادة من ذلك في الترويج لسياسات وخطط الانتقال إلى هذا الاقتصاد.

ويهدف المؤلف من تأليف هذا الكتاب إلى:

1 - تعريف القارئ بما يلي:

- مفهوم الاقتصاد الأخضر.
- العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- حجم الاهتمام الوطني والدولي بالاقتصاد الأخضر.
- السياسات والمبادرات العالمية المتعلقة بتفعيل برامج الاقتصاد الأخضر.
- مجالات الاقتصاد الأخضر.
- دور الاقتصاد الأخضر في المحافظة على البيئة.
- أهمية تعزيز السلوك الأخضر.
- مفهوم البناء الأخضر، والمدن الخضراء، والتسويق الأخضر، والوظائف الخضراء، والسياحة المستدامة.

2 - تحفيز القارئ على ما يلي:

- استخدام مصادر الطاقة المتجددة.
- شراء المنتجات الخضراء.
- تطبيق سياسات الحد من النفايات.
- الاتجاه إلى العمل في الوظائف الخضراء.
- المشاركة في التوعية بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

3 - توفير معلومات عن الاقتصاد الأخضر، بحيث يمكن أن تكون نقطة انطلاق لاتخاذ قرارات بشأن تنفيذ مبادرات خاصة بالاقتصاد الأخضر.

obeikan.com